

العلة النحوية

فى ضوء الممنوع من الصرف

دراسة تحليلية موازنة

دكتور

شعبان زين العابدين محمد

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الالكترونى adabook@hotmail.com

العلة النحوية

فى ضوء الممنوع من الصرف

دراسة تحليلية موازنة

دكتور

شعبان زين العابدين محمد

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الالكترونى adabook@hotmail.com

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ ٢٠٠٢م

مكتبة الآداب (علي حسن)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين وهداية للحائرين وقدوة للصالحين وإماما للمتقين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين .

وبعـــــد ، فقد حظيت اللغة العربية بتشريف الله بأن جعل القرآن بلسانها ، وهي لغة لا تصيبها الكهولة ولا الشيخوخة متجددة بتجدد معجزات الله في كتابه الكريم ، فهي أداة البحث في القرآن وكشف أسراره وسبر أغواره والوقوف على حقيقة معانيه ومراده .

وقد حمل العربية جيل من العلماء زادوا عنها ورفعوا قدرها وانشغلوا ببيان حكمتها وروعتها فكانوا جند الله في الحفاظ على كتابه من خلال حفاظهم على لغة الكتاب حتى وصلت إلينا اللغة كاملة الأركان مشيدة الجوانب لا يعتورها الخلل ولا يخالطها النقص ، وكيف يتسرب إليها الخلل أو النقص وهي لغة القرآن الكريم .

وكان من بين الكثرة الكاثرة من النحويين من شذ عن القاعدة ولم يسر في ركاب المحافظين ، وإنما انضوى تحت فكرة الخلاف والنقد وتخطئة النحويين ، ولا يتجاوز عدد هؤلاء الناقدين ــ من بين النحويين القدامى ــ أصابع اليد الواحدة .

وقد وقفت على كتاب أمالي السهيلي فوجدت صاحبه قد جرح النحويين وسفه أحلامهم ووصف عقولهم بالمرض والعلة ــ وهذا من مثله شنيع ــ ووجدته ينقض عللهم في الممنوع من الصرف ويصفهم بالتحكم والتناقض وعدم الاطراد إلى غير ذلك مما ستراه في ثنايا البحث .

وفي العصر الحديث ظاهرة تسترعي الانتباه مفادها العيب على القدماء وأن النحو في حاجة إلى إعادة بناء على قواعد جديدة ، ومن أراد أن يأتي بظاهرة أو نظرية فإنه يأتي إلى آراء النحويين المرفوضة قديما وبخاصة نحويو الكوفة فيعيد صياغتها بشكل جديد ثم يسوقه على أنه تجديد للنحو .

ومما يجب التسليم به أن النحويين القدماء لم يفتهم شيء من ضوابط اللغة وأحكامها وأن الشيء الواحد يضعون له الاحتمالات الممكنة ثم يقومون بالتحليل والمناقشة فتكثر عندهم عبارة :(لو كان كذا لكان كذا) .

غير أني وجدت من النحويين في العصر الحديث من يدعو إلى إهمال وترك بعض ماأصله القدماء وبخاصة في باب الممنوع من الصرف فيقول أحدهم : "وقولهم بادي التكلف والصنعة لا يقوى على الفحص ، وقد آن الأوان لإهماله نهائيا" ، وغير ذلك مما ستراه في ثنايا البحث .

فاستدعى ذلك مني النظر فيما قاله النحويون ثم موازنته بما يقوله الناقدون جاعلا تلك الدراسة في ضوء الممنوع من الصرف ، ولذلك

جعلت عنوان البحث : (العلة النحوية في ضوء الممنوع مـــن الصـــرف دراسة تحليلية موازنة) .

وقصدي من هذا البحث دراسة التعليلات النحوية للممنوع من الصـــــرف ووضعها في الميزان ليرى أتثبت أمام القحص أم لا كما يدعي بعضـــهم ؟ وذلك في نقاش موضوعي متخذا الدليل والحجة أساس الموازنة بعيدا عن التعصب والنقد الهدام . ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقـــي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾

دكتور

شعبان زين العابدين محمد

العلة النحوية وجهود النحويين

علل النحو ليست موجبة للحكم بل هي مستنبطة من أوضاع ومقاييس من تكلم بالعربية ، يقول الرضي :"اعلم ـ أولا ـ أن قول النحاة : إن الشيء للفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له ، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم"[1] .

إن العقول متعلقة بربط المسببات بأسبابها والمقدمات بنتائجها والشيء إذا ظهر وجهه وعرف بابه كان بالنفس أعلق وهي له أطلب ، وقد ظهرت هناك مدارس نحوية واتجاهات مختلفة أدى ذلك إلى وجود المناظرات والمحاورات وكل من الطرفين يحشد الحجج ويخترع العلل ، وطفت على السطح أسئلة : لم جاء هذا هكذا ؟

وهنا تبدو أهمية العلة النحوية في إظهار حكمة اللغة العربية ودقة أبنيتها ومفرداتها وتراكيبها وبيان مهارة وذوق وذكاء الناطق بها ؛ إذ إن كل ظاهرة من الظواهر الثابتة والطارئة في اللغة العربية في المفردات والتراكيب على السواء لم تقع اعتباطا وإنما كانت عن حكمة قصدها المتكلم العربي وأظهرها النحوي .

ومن المعلوم أن الشيء الجاري على أصله السائر على بابه لا يسأل عنه لم جاء على أصله ، إنما السؤال يكون عما خرج عن أصله ، لم خرج ؟ يقول المبرد :"اعلم أن التنوين في الأسماء كلها علامة فاصلة

---

(١) الرضي على الكافية ١٠١/١ ، وانظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٤ .

بينها وبين غيرها ، وأنه ليس للسائل أن يسأل : لم انصرف الاسم ؟ فإنما المسألة عما لم ينصرف ، ما المانع من الصرف ؟ وما الذي أزاله عن منهاج ما هو اسم مثله إذ كانا في الاسمية سواء[1] .

وهذه العلل التي ذكرها النحويون ليست منقولة عن العرب إنما اجتهد النحويون في استخراجها بعد ضم النظير إلى نظيره والشبيه إلى شبيهه ، يدل على ذلك حكاية الزجاجي عن الخليل بن أحمد رحمه الله أنه "سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك ، فإن سنح لغيري علة لما عللته

---

(١) المقتضب ٣/٣٠٩ .

من النحو هو أليق مما ذكرته بالمطول فليأت بها" . وهذا كـلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه[1] .

والتعليل تفسير لم صار الشيء على هذا الوضع ، وهو من قبيل تفسير الظاهرة ولا يتدخل بالمنع أو التغيير ، فالتعليل إنما يقربها إلى الأذهان لتكون لها أقبل وإلى الأفهام أقرب ؛ لأن ذلك أولى من قولنا هكذا خلقت كما قال الكسائي .

• • •

شغف النحويين بالعلل

لم يقبل النحويون شيئا إلا وبينوا وجهه وأظهروا علته ونبهوا على وجه الحكمة فيه فإن جاء شيء عن العرب مخالف لما أصلوه فإن كان يمكن تأويله حتى يشبه نظائره فينشط دور التقدير والتأويل ، وإن لم يمكن ذلك نعتوه بالشذوذ ووقفوا عند حدود المسموع منه يؤكد هذا قول سيبويه إمام النحويين: "قف عند ما وقفوا ثم فسّر"[2] .

وقد تكلف النحويون في إظهار العلة ، ومن مظاهر احتفائهم بالعلة أنه لما وردت كلمة (أشياء) ممنوعة من الصرف اجتهدوا وتفننوا في إيجاد علة لذلك ، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه قد حدث فيها قلب مكاني وأن وزنها (لفعاء) وأصلها شيئاء على وزن فعلاء ثم قدمت اللام على الفاء فصارت أشياء على وزن (لفعاء) وأصبح المنع من الصرف دليلا على القلب المكاني .

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٥ ، ٦٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٦ .

وذهب الأخفش والفراء إلى أن وزنها (أفعاء) وأصلها أشيئاء على وزن أفعلاء ثم حذفت اللام فصارت أشياء على وزن أفعاء ، وأصبح المنع من الصرف دليلا على حذف اللام .

والداعي إلى هذا كله أن كلمة (أشياء) وردت ممنوعة من الصرف ، ولو قيل : إنها على وزن (أفعال) كما قال الكسائي لأدى ذلك منعها من الصرف من دون علة .

قد تبدو عملية التكلف ظاهرة في التعليل لكنها محاولة لربط المسببات بأسبابها حتى تصبح الأمور منطقية يمكن للعقل قبولها ؛ إذ لا ينكر عاقل أن العرب حين تكلمت على هذا النسق كانت عللها قائمة في أذهانها وأسبابه كائنة في عقولها ، يقول سيبويه :" وليس يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[1] ، ومحاولة الوقوف على هذه العلل والوصول إلى تلك الأسباب ليس عيبا بل محمدة يحمد السابقون عليها فقد حملوا النحو شامخا مكتملة جوانبه ثابتة أركانه .

إن علينا أن ننظر إلى جهد النحويين السابقين على أنه تراث له قداسته وجهد أفنوا فيه حياتهم لأنه لم يكن وليد لحظة ولم يأت عبثا بل تقرر بعد رحلات إلى البوادي ومخالطة العرب الأقحاح وحفظ الأشعار وجمع الأقوال ثم تصنيف ذلك كله والتقعيد له ثم التعليل ، ثم التأويل لما جاء مخالفا .

ولو تسرب إليه الخطأ أو ظهر فيه الخلط لكان الكوفيون أولى بنقضه وفك عراه ؛ إذ قامت مدرستهم تناهض المدرسة البصرية ،

---

(١) الكتاب ٣٢/١ .

وخالفوهم في أشياء كثيرة حتى وصل الأمر إلى الخلاف في المصطلحات ، ولو كان في قواعدهم ضعف أو وهن ما تركه الكوفيون وما تسوه في المناظرات .

• • •

نظرة نقدية إلى علل النحو

هناك من ينظر إلى النحو نظرة نقدية بقصد إظهار الضعف الذي فيه ، وكان من هؤلاء بعضُ القدامى وكثيرٌ من المحدثين ، ويؤكد هذا الاتجاه قول أحد الباحثين :"لست أول من اتجه بالنقد إلى التفكير النحوي وإنما هي مجرد محاولة غايتي بها أن تلقي ضوءا كاشفا على قواعد النحو التي هي في حاجة إلى علاج على طريقة تختلف اختلافا عظيما أو يسيرا عن الطريقة التي ارتضاها القدماء"[1] .

وقد هالني هذا النقد الحاد الذي وجهه السهيلي إلى النحويين إذ يقول ـ من بعض ما يقول بعد أن اتهم النحويين بالتحكم والتناقض وعدم اطراد العلة ـ :كيف استجازوا أن يخبروا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها واتسعت بلدانها أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها في تركهم التنوين والخفض فيما لا ينصرف .. .. .. ثم لو كوشف منهم عاقل بهذه الأغراض لرأى أنها علل في العقول وأمراض ، ولجعل قول من يقول : إن (إبراهيم) لم ينون ولم يخفض لأنه أشبه (يفعل

---

(١) مع القواعد النحوية ص٤ .

ويطلق) في حيز الجنون والبرسام[١] ، فضلا عن أن يراجعه الكـــلام .. ..»[٢] .

وفي العصر الحديث طالعنا الأستاذ عباس حسن بقوله :"ويقولون في تعليل الاسم الممنوع من الصرف كلاما لا تطمئن إليه النفس ولا يرتـــاح إليه العقل نلخصه للمتخصصين لإبانة ضعفه وتهافته مع دعوتنا إلى نبـذه وإهماله إهمالا تاما ، .. .. .. ، وقولهم بادي التكلف والصنعة لا يقـــوى على الفحص ، وقد آن الأوان لإهمالـــه تـــهائيا ؛ لأنـــه لا يثبـــت أمـــام الاعتراضات التي تتجه إليه من بعض النحاة القدامى والمحدثين"[٣] .

في حين يطل علينا باحث آخر فينعي على النحويين فعلهم وتعليلـــهم وأنه كان ينبغي عليهم النظر إلى المنع من الصرف على أنه مرحلة مـــن مراحل تطور اللغة العربية حيث مرت اللغة العربية بمرحلـــة لـــم تكـــن الحركات شيئا أساسيا بها ثم تطورت إلى الإعراب بالحركات الظـــاهرة ، وفي أثناء هذا التطور بقيت بعض الكلمات تشير إلى أصـل هذه الظـــاهرة ، ويرى أن النحويين لو رصدوا هذه الظاهرة من خلال هـــذا المنظـــور

---

(١) البرسام : علة يهذي بها .

(٢) أمالي السهيلي ص٢٤ ،والسهيلي هنا يعتمد على مطلق المشابهة بيـــن الاســـم والفعل ويطلق وجود علتين في حين أن النحاة لم يطلقوا الأمر وإنما قيدوه وبينـــوا فرعية العلتين ، وبينما يقف السهيلي هذا الموقف تراه يبحث عن العلل أيضا ولـــم يكتف بتعليل الورود عن العرب فاعتل للممنوع من الصرف بعلل سنقف عليها فـــي ثنايا البحث عند الحديث عن العلل المانعة .

(٣) النحو الوافي ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ .

لخلصوا النحو العربي من أثقال ينوء بها ، لكن النحويين تقديسا لقواعدهم التي أنستهم جمال اللغة جعلوا من تخلص الشعراء من هـــذه الظـاهرة ضرورة لا يجوز ارتكابها في غير الشعر[1] .

وأقرر أنه إن كان لا يمكن نقض الحقائق وضياع الموازين ، كما لا يمكن قلب الهرم فإنه لا يمكن أيضا هدم قواعد اللغة وضياع مـــا أصلـــه القدماء ، وما فعلُ هؤلاء إلا من باب خالف تعـــرف أو مـــن قولـــهم : تطاول على الكبير تكن كبيرا .

• • •

خروج الاسم عن أصله

الأصل في الأسماء الإعراب للحاجة إلى بيان المعاني المتواردة عليـــها كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها ، غير أن الاسم قد يشـــبه غـــيره فيحمل عليه ويخرج عن أصله ، وهذا الشبه قد يكون متأصلا ظاهرا وقد يكون متكلفا ، فإن كان الشبه متأصلا ظاهرا خرج الاســـم عـــن أصلـــه وحمل على غيره وإن كان الشبه متكلفا خـــرج الاسم عن أصلـــــه ولـــم يحمل على غيره ، وهما نوعان من الشبه يلحقان الاسم :

أولهما : شبهه بالحرف وهو شبه يخرجه عن أصله من الإعـــــراب ويحمل على الحرف فيصير مبنيا وتلزمه أحكامه من حيث عـــدم جـــواز التثنية والجمع والتعريف ومن حيث لزوم صورة واحدة لا تزول .

الآخر : شبهه بالفعل وهو شبه يخرجه عن أصله من التمكـــن فـــي الإعراب غير أنه لا يحمل به على الفعل ؛ إذ لا يأخذ خصائصه وأحكامه

---

(1) النحو بين السليقة والقاعدة ص٤٤ ، ٤٥ .

، وغايته أنه يخرج عن التمكن في الإعراب ويقل درجة عما لم يشبه الفعل ، يقول الشاطبي :"الشبه الذي يلحق السماء على ضربين :

أحدهما : شبه الفعل ، وحكم هذا أن يمنع الاسم ما يمتنع من الفعل من التنوين والخفض بالكسرة ، ولا يقوى هذا الشبه ـ عند الناظم ـ أن يبنى لأجله الاسم .. ..

الضرب الثاني : شبه الحرف ، وهذا هو الذي يؤثر في الاسم فيخرجه عن أصله من الإعراب إلى البناء"[١] .

ولذا يقول النحويون : الأصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا إن لم يشبه الحرف أو الفعل ، فإن شابه الحرف بلا معاند بني ، وإن شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه المذكورة في كتب النحو منع من الصرف .

• • •

(١) شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك ١/٩٧ ـ ٩٩ رسالة .

التنوين ودلالته

الصرف في اللغة : صرف الكلمة لإجرائها بالتنوين .

واصطلاحا : عرفه ابن هشام بقوله :"الصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحروف والفعل كزيد وفرس"[1] .

والتنوين : نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظا لا خطا لغير توكيد ، والتنوين لا يكون إلا في الأسماء لخفتها[2] ، والتنوين المعتبر[3] في هذا الموضع هو تنوين

---

(١) أوضح المسالك ٤/١١٥ .

(٢) قالوا : الاسم أخف من الفعل لأن الاسم يدل على شيء واحد والفعل ثقيل بدلالته على أمرين الحدث والزمان ، ومن ثم لم يلحقوا الفعل التنوين ؛ لأنه زيادة نون فيزداد الفعل بها ثقلا

(٣) جعل النحويون التنوين قسمين : قسم يختص بالاسم ويُمكّن به ، وقسم لا يختص بالاسم ، بل يدخله وغيره ، والقسم الأول تحته أنواع :

١ ــ تنوين التمكين ، وهو المبين أعلى الصحيفة .

٢ــ تنوين التنكير ، وهو الذي يدخل الأسماء المبنية فارقا بين المعرفة منها والنكرة ، واعترض الدكتور محمد زين العابدين على النحويين بأن هذا التنوين لا يقتصر على الأسماء المبنية فهو يدخل على (أحمد) إذا كان نكرة ، فالتنوين دل على أنه نكرة (مع القواعد النحوية ص١٦) .

وكأن الأستاذ الفاضل توهم أن تنوين التمكين لا يدخل إلا المعارف مع أن هذا التنوين أيضا يدخل النكرات نحو فرس ورجل ، وأما (أحمد) فلم ينون لأنه =

التمكين ، وهو يدخل الأسماء المعربة نحو : زيد ومحمد ، واختلف في فائدته[1] .

فذهب سيبويه والجمهور إلى أن هذا النوع من التنوين يدخل الأسماء المعربة ليكون فرقا بين المتمكن وغير المتمكن ، يقول سيبويه :"فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون"[2] .

فجعله فارقا بين المنصرف وغير المنصرف من الأسماء وجعله لازما للمنصرف يوضح ذلك قول السيرافي :"يعني أن التنوين علامة لما ينصرف من الأسماء ؛ لأن المتمكن يقع على ما ينصرف وعلى ما لا

=ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإذا نكر فقد ذهبت عنه العلمية وصار منونا تنوين التمكين الذي قد حرم من لوجود العلتين .

٣ ــ تنوين المقابلة ، وهو ما يكون في المجموع بالألف والتاء في مقابلة نون جمع المذكر السالم .

٤ ــ تنوين العوض ، وهو ما يدخل الكلمة ليكون عوضا عن حرف نحو : جوار وغواش، أو عوضا عن كلمة نحو : كلٌ ، أو عوض عن جملة نحو : يومئذ، مع ملاحظة أن التنوين في (كل) تنوين تمكين لتمكنها ويصح أن يكون تنوين عوض لأنه عوض المضاف إليه .

والقسم الثاني تحته أنواع : منها تنوين الترنم : وهو اللاحق للقوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مد ناشئ عن إشباع الحركة قبله ، والتنوين الغالي : وهو اللاحق للقوافي المقيدة أي التي يكون حرف رويها ساكنا . ينظر : الجنى الداني ص١٤٤ ، ١٤٥ ، التصريح ١/٣٣ وما بعدها .

(١) الإيضاح في علل النحو ص٩٧ ، ارتشاف الضرب م٢ / ٦٦٧ .

(٢) الكتاب ١/٢٢ .

ينصرف ، وما ينصرف أمكن مما لا ينصرف ، فسمى المنصرف الأمكن إذ كان غاية في استيفاء الحركات والتنوين ، .. .. ، يعني ترك التنوين علامة لما منع من الصرف[1] .

وذهب الفراء إلى أن التنوين فارق بين الأسماء والأفعال ، واختصت به الأسماء لخفتها .

وعلق عليه الزجاج بقوله :"وهذا القول مأخوذ من الأول ؛ لأن ما لا ينصرف مضارع للفعل ، وقد رجع ذلك إلى معنى واحد[2] .

وذهب بعض الكوفيين وتبعهم السهيلي إلى أن التنوين فاصل بين المفرد والمضاف ، فهو علامة انفصال الاسم عما بعده وإشعار بأن الاسم غير مضاف ، يقول السهيلي :"التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل ، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله عما بعده ، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة ، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة ، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص ، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال لا ينون بحال كالمضمر والمبهم ، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام .

---

(١) شرح السيرافي ٥١/٢ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧ .

وهذه علة عدمه في الوقف ؛ لأن الموقوف عليه لا يكون مضافا إلى غيره ؛ إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض[1] .

ويرفض السهيلي أن يكون التنوين علامة تمكن ، ويستدل على ذلك بثلاثة أمور :

أولها : قولهم : حينئذٍ ويومئذٍ ، فنونوا لما أرادوا فصل (إذ) عن الجملة ، وتركوا التنوين حين قالوا : إذْ زيد قائم ، لما أضافوا الظرف إلى الجملة .

ثانيها : سقوط نون التنوين في الوقف ؛ إذ المسكوت مغن عنها وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها .

والثالث : دخولها في القوافي إذا وصلت بيتا ببيت نحو إنشادهم :

يا صاح ما هاج الدموع الذُّرَّفَن[2]

نبهوا بالتنوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت[3] .

ويرد كلام السهيلي بأمور :

---

(١) نتائج الفكر في النحو ص٦٩ ، وانظر أمالي السهيلي ص٢٤ ، ٢٥ .

(٢) الرجز للعجاج وهو من شواهد سيبويه على وصل القافية بالنون لعدم الترنم ، قال :"وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونا ولفظوا بتمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد " . الكتاب ٣ / ٢٠٧ ، وانظر : الأصول لابن السراج ٣٨٦/٢، ٣٨٧ .

(٣) أمالي السهيلي ص ٢٥ ، ٢٦ .

أولها : ما استدل به من نحو قولهم (حينئذ ويومئذ) يجاب عنه بأن (إذ) من خصائصها أن تضاف إلى الجملة نحو قوله تعالى : ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾[1] ، فإن وجد ما يدل على هذه الجملة حذفت الجملة المضاف إليها (إذ) وعوض عنها التنوين نحو قوله تعالى : (وأنتم حينئذ تنظرون)[2] فالتقدير ـ والله أعلم ـ حينئذ بلغت الروح الحلقوم ، بدليل قوله تعالى : (فلولا إذا بلغت الحلقوم)[3] فالتنوين هنا تنوين عوض لافتقار الاسم إلى ما بعده افتقارا متأصلا ، وليس تنوين التمكن الذي يفرق به بين المتمكن الأمكن وغير الأمكن ؛ لأن (إذ) مبني لشبهه الحرف من ناحية الافتقار ، ولا يتوهم أن له معنى قائما بذاته ، فليس التنوين فارقا بين المنصرف وغير المنصرف وإنما هو تنوين العوض .

ثانيا : استدلاله بسقوط التنوين في الوقف مردود بأن التنوين إنما كان يلحق الاسم علامة لتمكن الاسم من أحوال الإعراب الثلاثة ، والاسم عند الوقف لا تظهر عليه علامة إعراب ؛ إذ لا يوقف على متحرك فليس هناك ما يدعو إلى التنوين ؛ إذ الحركة الدالة على الإعراب قد تحذف في الوقف ، فلا فرق بين المنصرف وغير المنصرف في الوقف ، بل لا فرق بين المبني والمعرب في الوقف .

والثالث : استدلاله بدخولها في القوافي إذا وصل بيت ببيت مردود بخمسة أمور :

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأنفال .

(٢) الآية ٨٤ من سورة الواقعة

(٣) الآية ٨٣ من سورة الواقعة

١ ــ أن بيت الشعر لا يوصل بغيره في اللفظ إذ كل بيت قائم بنفسه .

٢ ــ أن احتمال الإضافة هنا بعيد ؛ لأن الاسم فيه (أل) وهي لا تجامع الإضافة كما ذكر هو نفسه .

٣ ــ أن التنوين في البيت الذي استشهد به ليس التنوين المعتبر في الاسم لأنه دخل على ما فيه (أل) والتنوين لا يجامع (أل) كما ذكر هو نفسه إذ قال :" وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام"[1] .

٤ ــ أنه يثبت في الوقف ، وهو يخالف ما ذكره من أن التنوين يحذف في الوقف إذ السكوت مغن عنه .

٥ ــ أن هذه النون ليست دالة على التنوين المعتبر ؛ إذ التنوين نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظا وتفارقه خطا ووقفا ، وهي هنا ثابتة في الخط والوقف فدل على أنها ليست مما نحن فيه .

وبعد بطلان ما استدل به السهيلي بدا جليا أن الفائدة من تنوين التمكين ما ذهب إليه سيبويه والجمهور وهي الفرق بين المتمكن الأمكن (المصروف) والمتمكن غير الأمكن (الممنوع من الصرف) حتى سماه بعض النحويين تنوين الصرف[2] .

وقد ذهب أبو الحجاج يوسف بن معزوز[3] إلى أن التنوين بأنواعه

(١) نتائج الفكر ص٦٩ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٢ .

(٣) يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج الأستاذ الأديب النحوي من أهل الجزيرة الخضراء أخذ العربية عن ابن ملكون وأبي زيد السهيلي ، وألف شرح= الإيضاح

الأربعة (التنوين والتنكير والمقابلة والعوض) يسمى تنوين صرف وتمكين وأنه مذهب سيبويه وأن من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه[1] .

وليس ما ذكره ابن معزوز صحيحا ، فليس ذلك مذهب سيبويه ، بدليل قوله عن تنوين العوض والمقابلة :"قلت : فإن جعلته ــ أي جوار ــ اسم امرأة ؟ قال : أصرفها ؛ لأن هذا التنوين جعل عوضا ، فيثبت إذا كان عوضا كما ثبتت التنوينة في أذرعات إذ صارت كنون مسلمين"[2] .

فجعل التنوين في (جوار) تنوين عوض ، والتنوين في (أذرعات) في مقابلة نون جمع المذكر السالم ، أي تنوين مقابلة .

وقد نسب صاحب التصريح هذا القول لابن مالك ؛ إذ يقول صاحب التصريح :"وجزم ابن مالك في شرح الكافية بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم ، وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف"[3] .

وهنا أمران مهمان :

أولهما : أن هذا المذهب بعيد ؛ إذ لا يمكن أن يكون تنوين التنكير الداخل على الأسماء المبنية تنوين تمكين وصرف .

= للفارسي ، والرد على الزمخشري في مفصله وغير ذلك ، مات بمرسية في حدود سنة خمس وعشرين وستمائة . بغية الوعاة٢ / ٣٦٢ .

(١) ارتشاف الضرب م٢ /٦٧١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢١٠ .

(٢) الكتاب ٣/٢١٠ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢١٠ .

والثاني : أن نسبة هذا المذهب إلى ابن مالك غير صحيحة ، وإليك الأدلة :

١ ـ قول ابن مالك :"ومن النحويين من يذهب إلى أن تنوين (جوار) ونحوه تنوين صرف ؛ لأن الياء حذفت فصار الاسم بعد حذفها شبيها بـ(جناح) ، وهذا قول ضعيف ؛ لأن الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوي ، ولذلك بقيت الكسرة دليلا عليها"[1] .

٢ ـ قوله ـ أيضا ـ :"فلو كان تنوين (مسلمات) تنوين صرف لزال عن العلمية كما يزول تنوين (مسلمة) إذ صار علما ، فإن في كل منهما بعد التسمية من العلمية والتأنيث ما في الآخر"[2] .

٣ ـ قوله ـ في شرح تعريف المنصرف ـ :"وقُيِّد تنوين الصرف بإضافته إلى معرب ليخرج تنوين التنكير والعوض من الإضافة إلى جملة ، فإنهما لا يلحقان معربا"[3] .

وزعم علي بن عيسى الربعي[4] أن تنوين جمع المؤنث

---

(١) شرح الكافية الشافية م٣ /١٤٢٤ ، ١٤٢٥ .

(٢) المصدر السابق م٣ / ١٤٢٧ .

(٣) المصدر السابق م٣ /١٤٢٤ .

(٤) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي أبو الحسن الزهري أحد أئمة النحويين أخذ عن السيرافي ورحل إلى شيراز فلازم الفارسي عشر سنين حتى قال له : ما بقي شيء تحتاج إليه ، ولو سرت من المشرق إلى المغرب لم تجد أعرف منك بالنحو ، فرجع إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات . إنباه الرواه ٢/٢٩٧ ، بغية الوعاة٢/١٨١ ، ١٨٢ .

السالم تنوين صرف[1].

ويرده قول ابن مالك السابق :"فلو كان تنوين (مسلمات) تنوين صرف لزال عن العلمية كما يزول تنوين (مسلمة) إذ صار علما ، فإن في كل منهما بعد التسمية من العلمية والتأنيث ما في الآخر"[2] .

وأجابوا عن هذا بأنه لو حذف لتبعه الجر في السقوط فيعكس إعراب جمع المؤنث السالم ، فيبقى لأجل الضرورة .

ويرده أنه خرج بالتسمية عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بُعد في انعكاس إعرابه[3] .

وقد اضطرب ابن هشام والأشموني فجعلا تنوين جمع المؤنث السالم تنوين مقابلة غير أنهما جعلا الاسم منصرفا مع فقدانه تنوين الصرف ، يقول ابن هشام – بعد ذكره تعريف الصرف – :"وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو (مسلمات) فإنه منصرف مع أنه فاقد له ؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم"[4] .

وفي هذا الاستثناء نظر ؛ إذ قد نص في تعريفه على أن الصرف هو التنوين الدال على التمكن ، وتنوين جمع المؤنث السالم كما ذكر هو نفسه تنوين مقابلة ، فلا وجه للاستثناء .

---

(١) ارتشاف الضرب م٢ /٦٦٩ ، الجنى الداني ص١٤٥ ، الصبان ٢٢٨/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية م٣ / ١٤٢٧ .

(٣) الصبان على الأشموني ٢٢٨/٣ .

(٤) أوضح المسالك ١١٥/٤ ، الأشموني ٢٢٨/٣ .

وقيل : إن الاستثناء من فاقد التنوين الدال على الأمكنية لأن مفهومه أن ما خـــلا عن التنوين الدال على الأمكنية غير منصرف ثم استثنى من ذلك جمع المؤنث .

ووجه بعضهم صرف جمع المؤنث السالم بأن الصرف حالة قائمـــة بالاسم هي أمكنيته وبقاؤه على أصله ، والتنويـــن المذكـــور علامتـــه ، والعلامة لا يجب انعكاسها ، فـــ(مسلمات) باق على أصله من الأمكنيـة لكن لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين[1] .

والحق أن جمع المؤنث السالم غير منصرف حتى مع بقائـــه علـــى جمعيته ؛ لأن المنصرف متمكن من حالات الإعراب الثلاثة ، وهـــذا لا يدخله الفتح فنقص عن الأمكن ، ولذلك ذهب بعض النحويـــين إلـــى أن تنوين جمع المؤنث السالم تنوين عوض من الفتحة ، يقـــول أبـــو حيـــان :"ونُقِل لي عن بعضهم أنه تنوين عوض من الفتحة من الفتحة التي كـــان يستحقها"[2] .

وكون التنوين فيه للعوض أقرب من كونه للصرف .

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/٢٢٤ .

(٢) ارتشـــاف الضرب م٢ / ٦٦٩ .

الممنوع من الصرف

الاسم الممنوع من الصرف ما دخله علتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما[1] واختاره ابن الحاجب[2] .

وعرفه الجرجاني بأنه ما لا يدخله الجر والتنوين[3] وعليه الجمهور ، وذكر الأشموني في تنبيهاته أن مذهب المحققين أن الصرف هو التنوين وقيل : الصرف هو الجر والتنوين معا[4] وتردد ابن مالك بين التعريفين[5] .

وأيا ما كان الممنوع من الصرف فإنه لا يدخله التنوين والجر لوجود علتين فرعيتين فيه أو وجود علة واحدة فيه تقوم مقامهما ، وهاتان العلتان الفرعيتان تجعل الاسم مشبها للفعل في فرعيته .

---

(١) الحدود في النحو للأبدي ، تحقيق د/ المتولي رمضان الدميري ص٨٦ .

(٢) الكافية بشرح الرضي ١/١٠٠ واعترض عليه الرضي ؛ لأن ابن الحاجب قال بعد ذلك :"ويجوز صرفه للضرورة والتناسب" ـ بأن العلتين لا يزولان في حال الإضافة أو الألف واللام أو التناسب أو الضرورة ، فإذا كان ينصرف وفيه العلتان دل ذلك على أن الممنوع من الصرف ليس ما وجد فيه العلتان ، وإنما هو الممنوع من التنوين والخفض .

(٣) التعريفات للجرجاني ص٢٩٩ .

(٤) شرح الأشموني ٤/٢٢٨.

(٥) قال في شرح الكافية الشافية م٣/١٤٣٣ يعرف الممنوع من الصرف ـ :"هو المعرب السالم من العلل الجاعلته كالفعل في الفرعية والثقل". ويقول في الألفية في تعريف الصرف :

الصرف تنوين أتى مبينا   معنى به يكون الاسم أمكنا

وهنا أمور ينبغي التوقف عندها :

أولها : مضارعة الممنوع من الصرف للفعل في فرعيته .

ثانيها : الاسم الممنوع من الصرف لابد أن يجتمع فيه علتان فرعيتان أو واحدة تقوم مقامهما .

الثالث : حكم الممنوع من الصرف لا يدخله التنوين والجر .

مضارعة الممنوع من الصرف للفعل في فرعيته .

فقد قضى النحويين أن الفعل فرع من جهتي اللفظ والمعنى .

وفرعيته من جهة اللفظ أنه فرع عن الاسم ؛ إذ هو مشتق من المصدر والمصدر أحد أنواع الأسماء ، وهذا على قول البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن الفعل أصل وليس مأخوذا من المصدر ولذلك يرون أن فرعية اللفظ في الفعل تتمثل في كونه مركبا ؛ إذ يدل على الحدث والزمان فيدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بصيغته ، والاسم مفرد والمركب فرع عن المفرد[1] .

وزاد العكبري وجهين آخرين[2] :

أولهما : أن الفعل يخبر به لا عنه ، والاسم يخبر به وعنه ، والأدنى فرع الأعلى[3] .

---

(١) يس على التصريح ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٥٠١

(٣) هذا الاستدلال ينقض ما استدل به البصريون على اشتقاق الفعل من المصدر ؛ إذ استدلوا على ذلك بأن الاسم يدل على شيء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل على شيئين الحدث والزمن ، ومعلوم ما يدل على شيء واحد أسبق مما يدل على -

ـ أن الأفعال تحدث من مسميات الأسماء ، والحادث متأخر عن المحدث .

ولما فرعية الفعل من جهة المعنى فمن جهة احتياجه إلى الاسم ؛ إذ الفعل لا يستغني في الكلام عن الاسم في حين أن الكلام يستغني بالاسم مع الاسم من دون الحاجة إلى الفعل والاحتياج فرع ، فصار الفعل باحتياجه إلى الاسم فرع عنه .

وقد أحصى النحويون تسع علل فرعية اعتمدها العرب في كلامهم واستخرجها النحويون من نطقهم فالمعتمد العرب والمستخرج والمقعد النحويون ، وذلك بضم النظير إلى نظيره والشبيه إلى شبيهه .

والعلل لفظية ومعنوية ، وتنحصر العلل المعنوية في (العلمية والوصفية) ، وتنحصر العلل اللفظية في (وزن الفعل والتأنيث والعدل وزيادة الألف والنون والعجمة والتركيب والجمع الذي لا نظير له في الأحاد(صيغة منتهى الجموع) .

والعلة التي تقوم مقام علتين التأنيث اللازم ـ وهو ما كان بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة ـ والجمع الذي لا نظير له في الأحاد ، وهو ما كان من الجموع على وزن (مفاعل أو مفاعيل)[1]

=شيئين ولو روعي هذا المنظور هنا لقيل بأسبقية الفعل وتأخير ؛ لأن ما لا يكتفي بنفسه أصل لما يكتفي بنفسه .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٥/٢ .

والأولى أن يقال فيه كل جمع كان بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن[1] .

ووجه فرعية هذه العلل أن الجمع فرع عن الواحد لأن الجمع مركب والواحد أصل له[2] ، والصفة فرع عن الموصوف وأن فيها معنى الفعل ، والتأنيث فرع عن التذكير ، والعدل فرع إبقاء الاسم على حاله ، والتعريف فرع التنكير ، والعجمة في كلام العرب فرع العربية ، ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم إذا كان خاصا بالفعل أو أوله زيادة كزيادة الفعل ؛ لأن أصل كل نوع ألا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره ، والتركيب فرع الإفراد ، والألف والنون فرع ألف التأنيث أو فرع ما زيدا عليه[3] .

---

(١) ذكر الخضري أنه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل كمصابيح . حاشية الخضري على ابن عقيل ٣٧٢/٢ . ويترتب على ما قرر الخضري أن تكون كلمة (أرادب) المجموعة الممنوعة من الصرف وأمثالها غير مشددة الباء مع أن مفردها(إردب) بتشديد الباء ومع أنها مضبوطة بالشكل في لسان العرب بالتشديد ضبطا كتابيا فقط بوضع شدة فوق الباء خلافا لبعض المعاجم الأخرى ، ويظهر أن ما قاله الخضري هو الأعم الأغلب وأن غيره هو النادر الذي يقتصر فيه على السماع . النحو الوافي ٢٠٨/٤ .

(٢) ذكر السيرافي وجوها لفرعية الجمع عن الواحد ، شرح السيرافي ٣٤/٢ .

(٣) ينظر : شرح السيرافي ٣٤/٢ ـ ٣٧ ، وفيه توجيه وشرح مفصل لفرعية هذه العلل غير أنه أهمل الحديث عن وجه فرعية الألف والنون إلا أن يكون جعله تحت شبه التأنيث بالعطف والزيادة ، وانظر : شرح الكافية للرضي ١٠٦/١ .

وجود علتين فرعيتين أو واحدة تقوم مقامهما في الممنوع من الصرف

ولا بد في الممنوع من الصرف لعلتين أن تكون إحداهما معنوية ـ أي فيه إما العلمية وإما العجمة ـ والأخرى معنوية ، ويجتمع مع الوصفية ثلاث علل لفظية ، وتأتي العلمية مع العلل اللفظية كلها على النحو التالي :

أولا : ما يمنع للوصفية وغيرها :

١ ـ الوصفية وزيادة الألف والنون نحو : عطشان ، سكران ، غضبان.

٢ ـ الوصفية ووزن الفعل نحو : أخضر ، أطول ، أفضل .

٣ ـ الوصفية والعدل نحو : مثنى وثلاث ورباع .

ثانيا : ما يمنع للعلمية مع غيرها :

١ ـ العلمية والتأنيث نحو : فاطمة ، سعاد ، طلحة .

٢ ـ العلمية ووزن الفعل نحو : يزيد ، أشرف ، أحمد .

٣ ـ العلمية وزيادة الألف والنون نحو : سلمان ، شعبان .

٤ ـ العلمية والعجمة نحو : إبراهيم وإسماعيل وإسحاق .

٥ ـ العلمية والتركيب المزجي نحو : معديكرب ، بعلبك .

٦ ـ العلمية والعدل نحو : عمر ، زفر .

ثالثا : ما فيه علة تقوم مقام علتين :

١ ـ ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة نحو : ليلى ، سلوى ، سمراء ، هيفاء .

٢ ـ صيغة منتهى الجموع نحو : معاهد ، مصانع ، قناديل ، مصابيح .

وقد اشترط النحويون في الممنوع من الصرف لعلتين أن تكون إحداهما معنوية احترازا مما لو كان في الاسم علتان لفظيتان فإنه لا يمنع من الصرف نحو : أجيمال ـ تصغير أجمال جمع جمل ـ فإن فيه فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الإفراد وجهتهما اللفظ ، ولا يكون ذلك في العلل المعنوية لانحصارها في العلمية والوصفية ، وهما لا يجتمعان[١] .

ولو قيل إن التصغير ليس علة لفظية وإنما هو علة معنوية ، والمانع من الصرف أنه ليس من العلل المعتبرة في المنع من الصرف ، إضافة إلى أنه ليس كل جمع مطلقا يمنع من الصرف كما سيأتي .

وقد اعترض السهيلي على النحويين في الاقتصار على بعض الفروع دون بعض ووصفهم بالتحكم ، إذ يقول :"وأما التحكم فجعلهم التعريف فرعا ولم يجعلوا التصغير فرعا للتكبير ولا المعتل من الأسماء فرعا للصحيح ولا المزيد فيه فرعا لما لا زوائد فيه إلا الألف والنون خاصة ، فكيف صارت تلك الأشياء فروعا لأصول ، ولم يجعلوا هذه التي ذكرناها فروعا لأصول فيشبهوها بالأفعال التي هي فروع للأسماء في زعمهم"[٢] .

---

(١) ينظر : الأشموني ٢٢٩/٣ ، ٢٣٠ ، يس على التصريح ٢٠٩/٢ .

(٢) أمالي السهيلي ص ٢٣ .

والحق أن النحويين إنما قعدوا ولم يعتبروا فروعا ولم يقتصروا عليها دون غيرها ، والمعتبر هم العرب فاعتبروا فروعا دون فروع ، ولذا يقول الرضي :"وهنا فروع أخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا أو منسوبا أو شاذا ، وغير ذلك مما لا يحصى ، وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة"[1] .

وليس أدل على ذلك من قول ابن هشام :"ليس كل ما فيه علتان فرعيتان مطلقا يمتنع صرفه ، ألا ترى أن نحو (قائمة) فيه الصفة والتأنيث ، وهما فرعان على الجمود والتنكير ؟ إلا أن الواضع لم يعتبر التأنيث الذي بغير الألف إلا مع العلمية ؛ لأنه لا يكون لازما إلا معها"[2] فقوله :" إلا أن الواضع لم يعتبر التأنيث .. .. .. " يؤكد ذلك .

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن كلمة (قائم) في نحو : أقائم أخوك ـ تحتاج إلى ما بعدها احتياجا لا لبس فيه ولا شك وهو اسم فاعل مأخوذ من القيام ، ثم يقول :" في كلمة (قائم) إذا شيئان : احتياجها إلى ما بعدها وأخذها من المصدر ، وفق كلام النحاة كل اسم يوجد فيه سببان يشبه الفعل ، وبإمكان المرء إذا استخدم الحجاج العقلي أن يجد في أي اسم أكثر من سببين"[3] .

وليس الأمر كما يذهب إليه هذا الباحث من أن المسألة تأتي باستخدام الحجاج العقلي فلسنا مبتدعي لغة ، وإنما نقعد لها في ضوء

---

(١) الرضي على الكافية ١٠٦/١ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ١٩٤/١ .

(٣) النحو بين السليقة والقاعدة ص٤٥ .

الطريقة التي تطق بها أصحابها ، فكما يقول يمكن أن نجد في كل اسم سببين فأكثر لكن السؤال الذي ينبغي أن يُعلم جوابه أهذه الأسباب التي نجدها اعتبرها العرب في كلامهم أم لا ؟

إن فعل النحاة ما هو إلا ضم النظير إلا نظيره والشبيه إلى شبيهه ثم استخراج رابطة تجمع بين هذا وذاك ، وليس للنحوي أن يقول للعربي : كان ينبغي أن تقول كذا بطريقة معينة ولا تقوله بطريقة أخرى ، وإنما ينحصر دوره في محاولة إيجاد القاعدة التي تحدد نمط الكلام الذي نطقوا به حتى يتسنى لمن ينحو نحوهم ويسير على نهجهم أن يتكلم كما تكلموا ، يؤكد هذا قول سيبويه إمام النحويين: "قف عند ما وقفوا ثم فسّر"[1] .

على أن ما ذكره الباحث إنما هو من كلام السهيلي ؛ إذ يقول ــ متهما النحويين بعدم اطراد العلل ــ :"أما عدم الاطراد فإنا قد نجد الاسم مضارعا للفعل لفظا ومعنى عملا ورتبة ، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين كضارب ، فإن فيه لفظ الفعل ومعناه ويعمل عمله وهو تال للاسم ووصف له ثم لم يمنعوه الخفض والتنوين"[2] .

كما اعترض السهيلي ــ أيضا ــ على النحويين بجعلهم المانع من الصرف علتين وجعل ذلك منهم تحكما ؛ حيث يقول :"ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعدا ، فهلا كان أقل العلل ثلاثا أو واحدة فلم يكشفوا في ذلك عن نية ولا نبهوا فيه على حكمة"[3] .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٦٦ .

(٢) أمالي السهيلي ص٢٠ .

(٣) المصدر السابق ص٢٣ .

والحق أن النحويين لم يهملوا الكشف عن العلة ولم يغفلوا التنبيه على الحكمة ، وبيان ذلك أن الاسم إنما منع من الصرف لشبهه الفعل والفعل فيه علتان فرعيتان ، فما أشبه الفعل لا بد أن يكون فيه علتان فرعيتان ، ولو كانت علة واحدة لنقصت مشابهته للفعل ولما أخذ حكمه في المنع من التنوين والخفض ، يقول ابن يعيش :"وإنما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه"(١) .

وقد ذكر النحويون أن العلة الواحدة لا أثر لها ؛ لأن الأصل في الاسم أصالة الإعراب والتمكن ، فإذا وجدت فيه علة فرعية فإن الأصالة تعارضها ولا تقوى العلة الواحدة على إخراج الاسم عن أصالته ، فإذا انضم إلى العلة الأولى علة ثانية قوي جانب الشبه ، يقول الزجاج :"فلم تمنع الجهةَ الأصليةَ جهةٌ واحدةٌ فرعيةٌ ، فكان الأصل أغلب وأقوى ، فإذا اجتمعت جهتان من الفرع غلبتا جهة واحدة من الأصل ، فصار الفرع أملك"(٢) .

وقد ذكر الشيخ يس لذلك نظيرا في الحياة إذ يقول :"ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة ، فإذا انضم إليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوي جانب شغل الذمة على البراءة"(٣) .

إضافة إلى أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة فلو روعي الشبه الواحد لأدى ذلك إلى منع أكثر الأسماء من الصرف ،

---

(١) شرح المفصل ابن يعيش ٥٩/١ .

(٢) ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٥ ، ٦ .

(٣) يس على التصريح ٢٠٩/٢ .

وحينئذ تكثر مخالفة الأصل ، كما لا ينبغي أن يجتب الأصل إلى الفرع إلا بسبب قوي[١] ، ولذا يقول السيرافي :"وليست الواحدة من هذه العلل تبلغ الاسم إذا دخلته مبلغ الفعل في الثقل فلا تؤثر تأثيرا إذا انفردت في الاسم ؛ لأن للاسم خفة قوية بالاسمية فلا يزيلها إلا علتان فصاعدا"[٢] .

ويدلي العلامة الرضي بدلوه فيذهب إلى الممنوع من الصرف احتاج في منعه إلى أن يكون فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة ؛ لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية ؛ إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة ، بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف ، وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر ، فلم تكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين[٣] .

وبهذا يتضح أن النحويين لم يقبلوا الأمور على علاتها دون فحص وتمحيص بل بينوا وجهها وأظهروا الحكمة من ورائها .

كما يعيب بعض الباحثين على النحويين قولهم :"إن الاسم يمنع من الصرف لعلتين" ؛ إذ يقول :"والتعبير بعلتين ليس دقيقا ؛ لأن كل علة واحدة لا بد لها من معلول واحد ، فالعلتان لا بد لهما من معلولين حتما ، فكيف يجتمع علتان على معلول واحد ؟ فإن كانتا قد اشتركتا معا في إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علتين ، وإنما هما علة واحدة ذات جزأين

---

(١)المصدر السابق ٢ / ٢٠٩ .

(٢) شرح السيرافي ٢م٣٧ .

(٣) الرضي على الكافية ١/١٠٤ .

اشتـركتا[١] معا في إيجاد هذا المعلول الواحد"[٢].

وهذا لم يفت النحويين فقد سبقه إلى هذا العلامة الرضي وجعله من باب المجاز، إذ يقول :"وتسميتهم لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز ؛ لأن كل واحد منهما جزء العلة لا علة تامة ؛ إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم، فالعلة التامة إذن مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما"[٣] .

كذلك اعترض السهيلي على النحويين ووصفهم بالتحكم والتناقض لإقامتهم علة واحدة مقام علتين إذ يقول : وكما تحكموا في العلتين المانعتين كذلك تحكموا في الممنوعين ، ثم قد ناقضوا في العلتين فجعلوا ألف التأنيث تقوم مقام علتين ، وقالوا مثل ذلك في الجمع ، فيا سبحان الله!"[٤].

وليس هناك تناقض كما يزعم السهيلي ويدعي ؛ لأن النحويين نصوا على أن الممنوع من الصرف لعلة واحدة قائمة مقام علتين فإن العلة فيه متكررة ، وذلك أن ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة تفترق عن تاء التأنيث ، فالتاء تحذف في التكسير نحو : قرية وقرى وجفنة وجفان ، فهي علامة منفصلة بمثابة اسم ضم إلى اسم بخلاف ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة فالكلمة معها لازمة للتأنيث وقد بنيت عليها فتنزل

---

(١) هكذا بالأصل ، والصواب (اشتركا) لأن الجزء مذكر لفظا ومعنى .

(٢) النحو الوافي ٢٠٤/٤ .

(٣) الرضي على الكافية ١٠١/١ .

(٤) أمالي السهيلي ص٢٤ .

الألف منزلة الجزء منها فلذلك تثبت في التكسير نحو : حبلى وحبالى وسكرى وسكارى وصحراء وصحارى ، فالألف تشارك التاء في التأنيث وتزيد عليها باللزوم ، فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان ، وهذا معنى تكرر العلة ، وكذلك في صيغة منتهى الجموع ، وذلك أن هذا الجمع لما لم يكن له نظير في الآحاد وليس في الجموع جمع إلا وله نظير في الآحاد ، فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع ثانيا فتكررت العلة ، أو أنه جمع حقيقة مرتين نحو : كلب وأكلب وأكالب ، فصارت كل مرة من الجمع علة مستقلة ، فإذا كان على هذه الصيغة كان بمثابة ما كان فيه علتان[1] .

وذهب الجزولي أن الجمع الأقصى فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد ، فعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج إلى الجمعية[2] .

<u>حكم الممنوع من الصرف :</u>

الاسم الممنوع من الصرف لا يدخله الجر ولا التنوين ، واختلف النحويون هل الجر والتنوين حذفا معا لأجل المنع من الصرف أم هل حذف التنوين وتبعه الجر؟

نسب صاحب التصريح المذهب الأول إلى الرماني والزجاج[3] ، وليس في كتاب الزجاج ما يشير إلى ذلك .

---

(١) شرح المفصل ابن يعيش ٧١/١ ، الرضي على الكافية ١١٢/١ .

(٢) الرضي على الكافية ١١٢/١ .

(٣) التصريح ٢١٠/٢ .

والجمهور على الثاني أي أن الجر تابع في سقوطه لحذف التنوين وحجتهم أن الاسم لما أشبه الفعل حذف من الاسم علامة التمكن وهي التنوين ثم تبعه الكسر ؛ لأن الاسم إذا جامع الألف واللام أو الإضافة لم يكن فيه تنوين حتى يسقط فيتبعه الكسر ، وإنما بقي الكسر فيه فظهر أن سقوطه بالتبعية للتنوين لا بالأصالة ، واختاره الرضي وعلل لذلك بأن الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر ؛ إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه ؛ إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة[1] .

واعترض السهيلي على النحويين لمنعهم الممنوع من الصرف من التنوين والخفض وجعله من التحكم ؛ إذ يقول :"ومن التحكم قولهم : إنه لما أشبه الفعل منع الخفض والتنوين ، فيقال لهم : هلا منع غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع من الأفعال كالتثنية والجمع والتعريف والإضافة وغير ذلك مما لا يكون في الأفعال ؟

ولِمَ ـ أيضا ـ منعوه التنوين مع الخفض ، وهلا منعوه واحدا منهما أو منعوه أكثر من اثنين لولا الركون إلى محض التحكم"[2] .

---

(١) الرضي على الكافية ١/١٠٢ .

(٢) أمالي السهيلي ص٢٣ ، ٢٤ ، وهذا أمر غريب تبدو فيه المغالطة ، فالنحويون لم يتحكموا بحذف شيء دون آخر ، وإنما الأسماء الممنوعة من الصرف وردت هكذا عن العرب ، وقد تقدم القول في (أشياء) أنه لما وردت ممنوعة من الصرف اجتهد النحويون في تعليل ذلك دون التدخل بالمنع أو الرفض أو التغيير .

وليس ما ذكره السهيلي بمقبول ولا مستساغ ولا هو من تحكم النحويين كما ذكر ، إنما هو العدل في الحكم ، وذلك أنه قد تقرر أن التنوين علامة تمكن الاسم من الإعراب ؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب ، فإذا شابه الاسم الفعلَ ــ والأصل في الأفعال البناء على قول البصريين ، وهو الأصح ــ فقد خرج عن أصله إلى مشابهة ما الأصل فيه البناء فأرادوا أن يفرقوا بين الاسم المعرب غير المشبه للفعل والاسم المعرب المشبه للفعل ، فحذفوا من الأخير علامة التمكن وهي التنوين دلالة على خروجه عن أصله ، واختص التنوين بذلك لأنه دليل التمكن ، والاسم المشبه للفعل ــ وهو المبني ــ قد خرج عن أصله في الإعراب فنقص منه ما يتعلق بالإعراب ، ولم يكن يمتنع من التثنية والجمع والتعريف والإضافة وغيرها لأن ذلك كله لا دخل له بتمكن الاسم من الإعراب ، وإنما قصدوا علامة التمكن من الإعراب ، وهي التنوين .

ولم يكتفوا بحذف التنوين وإنما تبعه الجر ، ويعلل الفارسي لذلك بأنه لو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل : مررت بأحمدِ وإبراهيمِ لأشبه المبنيات نحو : أمسِ وجيرِ[1] .

= وأمر آخر أكثر منه غرابة وهو أن السهيلي نفسه علل لذهاب الخفض من الممنوع من الصرف فيقول :"متى عدم التنوين في شيء من الأسماء لم يستقم بقاء الخفض ؛ لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم" أمالي السهيلي ص ٢٩ .

وليس بجيد ؛ لأنه إذا وقف عليه سكن ، وإذا لم يوقف عليه لم يتوهم حذف ياء الإضافة ؛ لأنه إنما تحذف في فواصل الآيات وما شابهه .

(١) شرح المفصل ابن يعيش ٥٨/١ ، وانظر : شرح السيرافي ٣٧/٢ ــ ٣٩ .

في حين يعلل الرضي لذلك بأنهم أرادوا النص من أول الأمر على أن التنوين حذف لمنع من الصرف لمشابهة الفعل وذلك أن للتنوين قد يحذف لغير المنع من الصرف ، فهو يحذف لأجل الوقف ومع الألف واللام ومع الإضافة والبناء ، فحذفوا مع التنوين صورة الكسر التي لا تدخل الفعل للدلالة على هذا المعنى من أول الأمر[1] .

والظاهر أن الكسر إنما حذف من الممنوع من الصرف لأنه لا يدخل في الفعل في الإعراب فأرادوا أن يمنعوا ما أشبه الفعل كل ما لا يدخل الفعل من الإعراب فحذفوا منه التنوين والخفض[2] .

وفتح الممنوع من الصرف في موضع الجر لأنه لما كان لا بد للجر من عمل وتأثير شارك النصب في حركته لتآخيهما كما شارك نصب الفعل جزمه في مثل : لم يفعلا ولن يفعلا وأخواتهما[3] .

ولو حذف التنوين وسكن الاسم مع الجر لكان ذلك إجحافا بالاسم بذهاب التنوين والحركة[4] ، فكان لابد من تحريكه فحمل الجر على النصب هنا كما حمل النصب على الجر في المجموع بالألف والتاء ،

---

(١) الرضي على الكافية ١٠٢/١ .

(٢) قال المبرد :"اعلم أن كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل ، وإنما تأويل قولنا : لا ينصرف ــ أي لا يدخله خفض ولا تنوين ؛ لأن الأفعال لا تخفض ولا تنون ، فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك" . المقتضب ٣٠٩/٣ .

(٣) شرح المفصل ابن يعيش ٥٨/١ .

(٤) شرح السيرافي ٣٨/٢ .

إضافة إلى أن الممنوع من الصرف قد أشبه الفعل في الثقل فاختيرت له الفتحة في الجر ؛ لأنها أخف الحركات .

وذهب الزجاج إلى الممنوع من الصرف مبني في حالة الجر على الفتح لخفته ، يقول الزجاج :"فلذلك جعل المخفوض فيه مفتوحا ، فالفتح فيه بناء ؛ إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل الفعل مثله فأبدل من الكسر بناء الفتح"[1] .

وهو مردود ببناء الاسم في حالة دون أخرى وبأن العلتين المانعتين من الصرف موجودتان فيه في كل الأحوال فكيف يبني في حالة دون أخرى مع حذف التنوين في جميع الأحوال ، إضافة إلى أن حركة الفتح في حالة الجر ناشئة عن العامل وليس تلك شأن البناء .

ونسب ابن يعيش وابن هشام والرضي القول ببناء الممنوع من الصرف في حالة الجر إلى الأخفش والمبرد[2] .

وبالوقوف على معاني القرآن للأخفش والمقتضب للمبرد وجدت الأمر على خلاف ما نسب إليهما ، فيقول الأخفش – في قوله تعالى "إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق" –:"على البدل ، وهو في موضع جر إلا أنها أعجمية لا تنصرف"[3] .

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤ .

(٢) شرح المفصل ابن يعيش ٥٨/١ ، شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/ ١٩٥ ، الرضي على الكافية ١٠٦/١ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١٥٠/١ .

ويقول المبرد :"وإنما المنصوب والمخفوض لما خرجا إليه عن هذا المرفوع ، فلذلك اشتركا في التثنية والجمع نحو : مسلمَيْنِ ومسلمِينَ ومسلمات ، ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضا فتح ، وحمل على ما هو نظير الخفض نحو : مررت بعثمانَ وأحمرَ يا فتى"[1] .

وهاك دراسة لبعض العلل التي أثير حولها بعض الاعتراضات :

زيادة الألف والنون المانعة من الصرف

يمنع الاسم من الصرف لزيادة الألف والنون مع الوصفية أو العلمية، فإن كانت الزيادة في صفة فيشترط فيها أن يكون مؤنثها بغير التاء إما لأنه لا مؤنث له أصلا لاختصاصه بالمذكر نحو : لحيان (كبير اللحية) فإنه لا مؤنث له ؛ إذ اللحية من متعلقات الذكورة ، وإما أن يكون مؤنثه بألف التأنيث نحو : غضبان وغضبى ، وسكران وسكرى .

فإن كان مؤنثه مما يجوز فيه الوجهان أي يؤنث بالتاء وبالألف فإنه يجوز فيه الصرف وعدمه[2] قال ابن يعيش :"كذلك لا تقول في عطشان : عطشانة ولا في غضبان غضبانة بل تقول في المؤنث غضبى وعطشى ، وقولنا في اللغة الفصحى احترازا عما روي عن بعض بني أسد في غضبانة وعطشانة فألحق النون تاء التأنيث وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة ، وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة

(1) المقتضب ٢٤٨/١ .

(2) قال ابن جني ــ في المحتسب ٧٢/٢ ــ :"يقال رجل سكران وامرأة سكرى كغضبان وغضبى ، وقد قال بعضهم : سكرانة ، كما قال بعضهم : غضبانة ، والأول أقوى وأفصح" .

بالعلامة لا بالصيغة ، وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة كندمان فتقول : هذا عطشانٌ ورأيت عطشاناً ومررت بعطشانٍ[1] ، وبهذا أخذ المجمع اللغوي فأجاز صرف ما كان فيه اللغتان[2] .

فإن لم يسمع في مؤنثه غير التاء لم يمنع من الصرف نحو : سيفان وسيفانة ، وبهذا تظهر العلة في منع صرف المزيد بالألف والنون لشبهه بألف التأنيث ، إذ لا يقبل ــ كما لا تقبل ــ تاء التأنيث ، يقول المبرد :"أما ما كان من ذلك على (فَعْلان) الذي له (فَعْلَى) فقد تقدم قولنا فيه أنه غير مصروف في معرفة ولا نكرة ، وإنما امتنع من ذلك لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث[3] في قولك : حمراء وصفراء ، والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون والحركة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/١ .

(٢) المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي ألقيت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين ببغداد ص٨٣ ،٩٦ ، ونص القرار :"إن تأنيث (فَعْلان) بالتاء لغة في بني أسد ــ كما في الصحاح ــ أو لغة بني أسد ــ كما في المخصص وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة ــ كما جاء في شرح المفصل ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرا ــ كما في قول ابن جني ــ لذا يجوز أن يقال : عطشانة وغضبانة وأشباهها ، ومن ثم يصرف (فَعْلان) وصفا ، ويجمع (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلانة) جمع تصحيح" . نقلا عن النحو الوافي ص٢١٧ .

(٣) أي أن شبه النون بعد الألف في (فَعْلان) بالهمزة التي بعد الألف في صحراء ، وقوله : (الألف اللاحق بعد الألف) يريد الهمزة التي بعد الألف في صحراء ، فعبر عن الهمزة بالألف لأن أصلها الألف كما سيأتي .

وعدد الحروف والزيادة ، وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها"[1] .

فقد حمل النون في (فَعْلان) على الهمز في (فَعْلاء) في المنع من الصرف ، والمشابهة بينهما من وجوه : أن وزنهما واحد في عدد الحروف والحركات والزيادة ، فوزن (فَعْلان) يساوي وزن (فعلاء) حركة وسكونا وزيادة غير أن الزيادة هنا نون وهناك ألف ، ولذلك عقب بقوله :" وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها" ، فكأن الزائد بلفظه .

واعترض السهيلي على هذه المشابهة فقال :"وإذا نظرت هذه المضارعة لم تجد بينهما من المضارعة شيئا ، وأما اللفظ فيبعد أيضا ؛ لأن آخر هذه ألف ونون وآخر هذه ألف وهمزة ، والهمزة بعيدة المخرج من النون"[2] .

واعتل لمنع المزيد بالألف والنون من الصرف ـ بمضارعته المثنى ؛ إذ يقول :"والمانع عندنا من صرفه مضارعته للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما اللفظ فبين ؛ لأنها ألف ونون كما تقول : الزيدان ، بألف ونون ، وأما المعنى فالتثنية إنما هي تثنية الواحد فتقول في زيد وزيد : زيدان ؛ لأن أصل العدد تضاعف ، فتقول : غاضب وعاطش فإذا تضاعف الغضب والعطش وزاد قيل : غضبان وعطشان ، فلا شك أن هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعته

---

(1) المقتضب ٣/٣٣٥ ، وانظر الكتاب ٣/٢١٧ .

(2) أمالي السهيلي ص ٣٧ .

لـحمراء ، وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تنون لأنها كالعـوض مـن التنوين فكما لا تقـول : زيدانٌ ، فلا تقـول : غضبانٌ ؛ لوجود المضارعة فيه لفظا ومعنى ، ألا ترى أن العرب لا تقول فـي مؤنثـه : فعلانة"[1] .

ويرد اعتلال السهيلي أمور :

١ ـ أن حمل المفرد على المفرد أولى من حمله على التثنية[2] .

٢ ـ قوله :" أن المزيد في (حمراء) همـزة وفـي (عطشـان) نـون ، والهمزة بعيدة المخرج من النون" ـ مردود بـأن أصـل الـهمزة فـي (حمراء) ألف فهي في الأصل ألف وليست همزة[3] .

فإذا ثبت هذا فليعلم أن العلاقة بين الألف والنون قريبة لقلـب كـل واحدة منهما إلى صاحبتها ، كما قال المبرد .

---

(١) أمالي السهيلي ص ٣٧ .

(٢) قال السهيلي ـ في أثناء حديثه عن صرف صيغ منتهى الجموع ـ :"ولا شـك أن تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جمع بواحد" .أمالي السهيلي ص٣٩ .

(٣) أصل حمراء حمرى كسكرى ثم قصد مد الصوت فزيدت ألف قبل ألف التأنيث فاجتمع ألفان فلزم قلب الثانية همزة ؛ لأنه لو قلبت الأولى لفات الغرض المأتي بـها لأجله ، ولو قلبت الثانية واو أو ياء رعاية للتقارب في الصحة بين حـروف العلـة لصارت حينئذ حمراي أو حمراو ، فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحـا مـا قبلها ؛إذ لا اعتداد بالألف لزيادتها فيجب انقلابها ألفا فتعود الكلمة سيرتها الأولـى .شرح الرضي على الكافية ٢٢٨/١ حاشية ١.

قوله : إن العرب لا تقول في مؤنثه (فَعلانة) ــ مـردود بقولهم : سيفان وسيفانة ، وكما تقدم أن بعض القبائل قالت في مؤنث عطشان وغضبان : عطشانة وغضبانة .

٤ ــ المشابهة بين (غضبان) وبين المثنى بعيدة ؛ إذ الألف في (غضبانَ) لا تقلب ياء كما في المثنى في حالتي النصب والجر ، والنون في المثنى مكسورة وهي في (غضبان) لا تكسر أبدا .

وبعد هذه المناقشة أضحى جليا أن مذهب النحويين أحق بالاتباع ، يدل على ذلك قول الخليل :"أن كل مؤنث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير فإنما تلحقه على لفظه إلا ما كان مضارعا لتأنيث أو بدلا في أن علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه ؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث ، وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلته"[١] .

وهو أمر يشهد به واقع اللغة ؛ إذ لا تدخل علامة تأنيث على أخرى ، ففي نحو مسلمة إذا جمعت قلت : مسلمات فحذفت التاء من مسلمة لحلول الألف والتاء في مسلمات لدلالة كل منهما على التأنيث ، والألف والنون في المثنى علامة تثنية وليستا علامة تأنيث بدليل قولنا : مسلمتان ، فجامعت التاء الألف والنون .

ويؤكد هذا أن الاسم المزيد بالألف والنون إذا كان مؤنثه بالتاء صرف لعدم مشابهة الألف والنون حينئذ لألف التأنيث ، ولهذا إذا كانت الصفة المزيدة بالألف والنون على وصف غير (فَعْلان) بفتح النون

---

(١) المقتضب ٣/٣٣٥ .

انصرفت لأن مؤنثها بالتاء نحو : عُريان وسِرحان فمؤنثهما : عُريانة وسِرحانة .

وإن كان ما على غير وزن (فَعلان) علما امتنع صرفه في المعرفة وانصرف في النكرة ، وعلة امتناعه في المعرفة العلمية وزيادة الألف والنون ، وإن كان نكرة فقد ذهبت عنه العلمية .

وزيادة الألف والنون تمنع الاسم من الصرف مع العلمية للعلة ذاتها وهي الحمل على ألف التأنيث لعدم قبول تاء التأنيث ؛ لأن العلمية قد حالت دون ذلك ، يقول ابن السراج :"وكذلك كل اسم معرفة آخره ألف ونون زائدتان زيدا معا فهو غير مصروف ، وذلك نحو : عثمان اسم رجل لا تصرفه لأنه معرفة ، وفي آخره ألف ونون ، وهما في موضع لا يدخل عليهما التأنيث ؛ لأن التسمية قد حظرت ذلك"[1] .

ويرى السهيلي أن الأعلام المزيدة نحو : سلمان وعمران أعلام غير منقولة وإنما هي معدولة عن الصفات المنونة إلى العلمية كعُمَر[2] .

وهو أمر غريب أن يعدل اللفظ إلى نفسه بعد حذف التنوين ، على أن (سلمان) صفة ـ أيضا ـ ممنوع من الصرف ؛ لأن مؤنثه سلمى[3] ، فأين له بالصفة المنونة المعدول عنها .

• • •

---

(١) الأصول لابن السراج ٢/٨٦ .

(٢) أمالي السهيلي ص٣٧ .

(٣) القاموس ، اللسان (سلم) .

التأنيث المانع من الصرف

المؤنث نوعان : نوع به علامة تأنيث ونوع ليس به علامة تـأنيث ، وللتأنيث علامتان : تاء التأنيث ، وألف التأنيث المقصورة أو الممـدودة ، فالاسم المؤنث الذي ليس به علامة تأنيث يمنع مـن الصـرف للعلميـة والتأنيث لأنه مؤنث معنوي والتأنيث لازم له ، نحو : سعاد وزينب .

والمؤنث بعلامة تأنيث امتنع صرفه مع العلمية للزوم التأنيث له لأن العلمية تمنع زواله[1] .

فإن كان المؤنث به علامة تأنيث وجاء وصفا فإن كانت هذه العلامة ألف التأنيث امتنع صرفه أيضا للزوم التأنيث مع الألـف ، وإن كـانت علامة التأنيث التاء انصرف لعروض التاء الدالـة علـى التـأنيث لأن مذكرها بغير تاء نحو : قائم وقائمة فدل على أن التـأنيث فـي (قائمـة) عارض غير لازم ، وإنما يعتد بالتأنيث الذي لا يزول .

ولم ينتبه السهيلي إلى هذا الفرق فاتهم النحويين بفساد العلة وعـدم اطرادها إذ يقول :"ومن ذلك (مسلمة) فإنه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث وهو مع ذلك منصرف"[2] .

والحق أن التأنيث بالتاء في الوصفية عارض فلا يعتد به ، يقول ابن هشام :"ليس كل ما فيه علتان فرعيتان مطلقا يمتنع صرفه ، ألا تـرى أن نحو (قائمة) فيه الصفة والتأنيث ، وهما فرعان على الجمود والتذكـير ؟

---

(١) ينظر الأصول ٨٣/٢ ، ٨٤ .

(٢) أمالي السهيلي ص٢٠ .

إلا أن الواضع لم يعتبر التأنيث الذي بغير الألف إلا مع العلمية لأنـــه لا يكون لازما إلا معها[١] .

ويعلل السهيلي لمنع العلم المؤنث من الصرف نحو : عائشـــة بأنـــه يرجع لأمر في ذاتها لا للعلامة التي في اسمها أخذها من قولهم : حـــذامِ ورقاشِ ، فإنهم بنوه على الكســـرة الدالة على الإضافـــــة إلـــى النفـــس يشيرون إلى أنهن محبوبات ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء[٢].

وهذا ضرب من الخيال ومحض أوهام لا يستحق أن يلتفت إليـــه ، وذلك أن المؤنث ممنوع من الكسرة التي يدعي أنها تدل على قربه مـــن النفس .

ولو أنه سلم للنحويين فيما قالوا لسلم من هذا الخلط لكنها المخالفـة ، وكان الأحرى به إذ لم يجد علة أن يقول : هكذا نطقت العـــرب ، لكنـــه عاب على النحويين عللهم فوقع فيما هو أدهى وأمر ، وكـــان كالســـاعي إلى مثعب موائلا من سبل الراعد[٣] .

ويعلل السهيلي لمنع المذكر المسمى بمؤنث نحو : حمزة وتمـــرة ـــ بأن تاء التأنيث فيهما حرف جاء لمعنى وهو الفرق بين الواحد والجمـــع ،

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١/١٩٤ .

(٢) أمالي السهيلي ص٣٢ .

(٣) المثعب : مسيل الماء ، الموائل : الساعي إلى النجاة ، سبل : المطر ، رعـدت السماء : صوتت للمطر ، ومعناه : أنه ترك الأمر الهين السهل طلبا للنجاة فوقع في الأمر الشديد العسير .

فإذا سميت به رجلا ذهب ذلك المعنى وعُدِم الالتفات إلى ذلك الفرق فصار في حال العلمية كعُمَرَ الذي عدمت فيه بنية عامر وغُيِّر عن وزنه[1] .

وهو كلام يظهر فيه الخلط ويغلب عليه التكهن ؛ لأنه قرر أن (عمر) تغير عن عامر فلم ينون ؛ لأنه لم يكن بشيء قبل التسمية ، ولو سمي بعامر لصرفه ثم يقول هنا : إن (حمزة) الذي كان منونا قبل العلمية لما صار علما لم ينون لذهاب معنى التاء[2] .

• • •

العجمة المانعة من الصرف

العجمة فرع في كلام العرب على العربية ، لذا يمنع الاسم من الصرف للعلمية والعجمة ، ويذهب السهيلي إلى أن الأسماء الأعجمية ممنوعة من الصرف لأنه لا يتوهم إضافتها إلى ما بعدها ، وأنها لم تُنقَل إلى العلمية من أصل كانت فيه منونة[3] .

وهذا الكلام منقوض بجواز صرف نحو : هود ونوح ولوط وأشباههم برغم أنها لم تُنقَل إلى العلمية من أصل كانت فيه منونة .

ويعترض السهيلي على النحويين لمنعهم صرف (قابوس) محتجين لذلك بالعلمية والعجمة ، ويتهمهم بالتناقض إذ يقول :"ثم قد تصدم هذه

---

(١) أمالي السهيلي ص٣٠ .

(٢)المصدر السابق ص ٢٨ .

(٣)المصدر السابق ص ٣٤ .

العلل من الاسم وهو مع ذلك ممنوع من الصرف نحو : أبي قابوس ، فليس فيه إلا التعريف ، وقد منع من الصرف ؛ لأنه عربي مشتق من القبس"[1] .

والحق مع النحويين لأن (قابوس) كلمة أعجمية ، جاء في القاموس :"أبو قابوس : النعمان بن المنذر ملك العرب ، و(قابوس) ممنوع من الصرف للعجمة والمعرفة ، معرب كاووس"[2] .

في حين يعترض باحث آخر على النحويين لمنعهم أسماء الأنبياء للعلمية والعجمة فيقول :"بقي لنا أن نناقش النحاة في الأسماء التي يوردونها في هذا الباب على أنها أسماء أعجمية كـإبراهيم وإسماعيل ويونس .. .. .. إلخ ، والواقع أن هذه الأسماء أسماء كنعانية وآرامية تظهر أن هذه اللغات لا تعدو كونها لهجات هي والعربية من فصيلة واحدة"[3] .

والحق إن إبراهيم وأشباهه أسماء أعجمية ــ وفي تاج العروس أنها سريانية[4] ــ وفيه لغات : إبراهام وإبراهُوم وإبراهَم وإبراهُم وإبراهِم وأَبْرَهَم وإِبْرُهُم[5] .

---

(١) أمالي السهيلي ص ٢١ .

(٢) القاموس المحيط ، تاج العروس (قبس) .

(٣) النحو بين السليقة والقاعدة ص٤٥ .

(٤) ومعناه عندهم : أب رحيم .

(٥) بصائر ذوي التمييز ٦/٣٢ .

وعلى كثرة اللغات الواردة فيه فإن أيـــا منــها لا يوافــق الأوزان العربية .

وكذلك (إسماعيل) فإنه اسم أعجمي كسائر الأعلام الأعجميـــة وأول من سمي بهذا الاسم من بني آدم هو ولد سيدنا إبراهيم[1] . وكذلك يونــس فهو علم أعجمي ممتنع من الصرف وفيه ثلاث لغات : ضم نونه وفتحــه وكسره[2] .

وخلاصة القول أن العلم العجمي هو ما لم يكن على الأوزان العربية ، وهذه ليست كذلك ، فثبت أنها أعجمية من هذا المنظور على الأقل .

* * *

المنع من الصرف للعلمية

الأصل في الأشياء أن تكون نكرة لصلاحيتها للدلالة علـــى أفــراد الجنس الواقع تحتها ، فإذا عرفت فقد صارت بهذا التعريف فرعــا عــن التنكير .

والتعريف المانع من الصرف هو التعريف بالعلمية للزومه .

واعترض السهيلي على النحويين لجعلهم العلمية مانعة من الصــرف واتهمهم بالتناقض للاعتداد بالعلمية وعدم الاعتــداد بــالتعريف بــالألف واللام والإضافة فيقول :"وأي مناقضة أعظم من أن يقولــوا : التعريــف يوجب مشابهة الاسم للفعل ، وهم يقولون : إذا دخلت الألف واللام علــى

(١) بصائر ذوي التمييز ٦/ ٣٩ .

(٢)المصدر السابق ٦ / ٥٣ .

ما لا ينصرف أو أضفته زال شبه الفعل عنـــه ، وهـــذان نوعـــان مـــن التعـــريف فالعلمية أحرى أن تباعده من شبه الفعل ؛ إذ الألف واللام قد تدخل على الفعل المضارع في ضرورة الشعر[1] .

والحق أن العلمية تعريف بغير علامة ، وهو تعريف لا يزول ، أمـــا التعريف بالألف واللام فهو يشبه تاء التأنيث في عروضه وعدم لزومـــه في الصفة .

أما صرف الاسم مع الألف واللام فذلك من لأن الألف واللام مـــن خصائص الأسماء ، فإن الاسم إذا وجدت فيه علتان فرعيتان أشبه الفعـــل فمنع من الصرف فإذا دخلت عليه الألف واللام فقد قاومت إحدى العلتيـــن الفرعيتين ولم تقو الأخرى على المنـــع من الصرف ، فدخـــول الألـــف واللام قد رد الاسم إلى أصله من الإعراب .

ودخول الألف واللام على الفعل المضارع إنما يكون في ضـــرورة الشعر كما ذكر فليس بقادح فيما ذكرناه .

ويذهب السهيلي إلى أن علة منع الأعلام من التنوين استغناؤها عنه لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم العلم مضافا إلى ما بعـــده كمـــا يتوهم النكرة إذا لم تنون فإذا نونت علم أنها غير مضافة ، والعلم ليـــس كذلك ، فإن رأيت علما منونا فلعلة ، ويرى أن هذه العلة هـــي أن العلـــم ينون إن كان قبل التسمية منونا لأنهم ـــ وإن نقلوه عما وضع له ـــ ففـــي أنفسهم التفاتات لتلك المعاني[2] .

---

(١) أمالي السهيلي ص٢١ .

(٢)المصدر السابق ص ٢٨ .

ويرده قولهم : عائشة وفاطمة بغير تنوين أعلاما في حين أنها كانت قبل العلمية منقولة مما ينون ، فهما اسما فاعل من (عاش وفطم) وقبل التسمية بهما كانا منونين ، ولا شك أنهم أرادوا هذه المعاني الموجودة قبل التسمية فلذلك سموا بهما ، فأين الالتفات لتلك المعاني .

وقوله :" فإن رأيت علما منونا فلطة" ــ قلب للأوضاع ؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب والتنوين ، ولا يسأل عن المنون : لم نون ، وإنما يسأل عما لم ينون لِمَ لَمْ ينون ؟ كما قال المبرد[1] .

وتعليله بأن الأصل في الأعلام ألا تنون لاستغنائها عن التنوين إذ لا يتوهم إضافتها إلى ما بعدها ــ مردود بالأعلام المنونة التي لا يتوهم معها الإضافة .

• • •

العدل والمنع من الصرف

يعرف ابن الحاجب العدل في الاسم بأنه خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقا كثلاث ومثلث وأخر وجمع أو تقديرا كعمر وباب قطام"[2] .

---

(١) المقتضب ٣/٣٠٩ .

(٢) الكافية بشرح الرضي ١/١١٣ ، ويشرح الرضي التعريف فيبين أن المقصود بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ــ أيضا ــ منصرفا لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فإنه الذي يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل . شرح الكافية للرضي ١/١١٣ ، وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٢ وما بعدها .

ويرى السهيلي أنهم عدلوا عن الصفة لتحقيق العلمية وأن يعرف أنه علم فغيِّر عن بناء (فاعل) أو (فعيل) إلى بناء غير موجود في الصفة وذلك نحو (فُعَل) ولم يعدلوا عن (مالك وصالح وسالم وغانم) لأنهم أرادوا التفاؤل للمولود بالسلامة والصلاح والملك والخير ونحو ذلك فتركوا الصفة على وزنها أي إنه سالم أبدا وصالح أبدا ، وإنما عدل عن (عامر وقائم) وأشياء قليلة لأن قصدهم فيها إلى التفاؤل إنما هو على المآل لا من حين الولادة ، فأبقوا فيه من لفظ الوصف ولم يبقوه على حاله ليجمعوا بين العلمية وبين المعنى الذي تفاءلوا به من العمارة ونحوها[1] .

وما يمنع من الصرف للعدل مع الوصفية نوعان : أولهما : العدد من ثلاثة إلى عشرة على وزن (فُعال) و(مَفعل) والآخر : كلمة (أُخر) .

فالأول نحو : ثُلاث ومثلث فقد أقام العلامة الرضي الدليل على أنهما معدولان عن (ثلاثة ثلاثة) بأننا وجدنا (ثُلاث) و(ثلاثة ثلاثة) بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه ـ في غير العدد ـ مكرر في كلام العرب فيقولون : قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا ، فكان القياس في باب العدد أن يقع التكرار عملا بالاستقراء وإلحاقا للفرد المتنازع عليه بالأعم الأغلب ، فلما جاء لفظ (ثُلاث) غير مكرر حكم بأن أصله لفظ

---

(١) أمالي السهيلي ص ٣٤ وما بعدها .

مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى (ثُلاث) إلا (ثلاثة ثلاثة) فحكم عليه بأن ذلك أصله[1] .

وهي عند الخليل وسيبويه ممنوعة من الصرف للعدل والوصف ، قال سيبويه :"وسألته عن أُحاد وثُناء ومثنى وثُلاث ورُباع ، فقال : هو بمنزلة (أُخر) إنما حده واحدا واحدا واثنين اثنين ، فجاء محدودا عن وجهه فترك صرفه .

قلت : أتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة"[2] .

وأجاز ابن السراج أن تكون علة منعه من الصرف أن فيه عدلا لفظيا وعدلا معنويا ، فقال :"ولو قال قائل إنه لم ينصرف لأنه عدل في اللفظ والمعنى جميعا وجعل ذلك لكان قولا"[3] .

ورده الفارسي بأن العدل لا يكون في المعنى[4] .

وقيل : إن فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ ؛ لأن أصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين إلى لفظ مثنى[5] .

---

(١) الرضي على الكافية ١ / ١١٤ .

(٢) الكتاب ٣/٢٢٥ ، وانظر : المقتصد م٢ / ١٠٠٧ .

(٣) الأصول ٢/٨٨ . ولذلك عرف العدل بقوله ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه إما لإزالة معنى إلى معنى وإما لأن يسمى به" ، فأجاز وقوع العدل في المعنى .

(٤) المقتصد م٢ /١٠١٠ .

(٥) الرضي على الكافية ١/١١٥ .

وهذا مردود باصطلاحهم على أن العلتين لا بد أن تكون إحداهما معنوية والأخرى لفظية .

وقال الكوفيون وابن كيسان : إن فيه العدل والتعريف كما في (عُمر) إذ لا يدخله الألف واللام ، وإذا أجري على النكرة فمحمول على البدل[1] .

ورده الرضي بأنه لا دليل على ما قالوا ، ولو كان معرفة ـ ولا شك أن فيه معنى الوصف ـ لجرى على المعارف ، وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو : جاءني القوم مثنى[2] .

ويرى السهيلي أن علة منعه من الصرف أنه لا معنى لتنوينه ؛ لأنه لا يتوهم إضافته فلا يحتاج إذن إلى التنوين الذي هو علامة الانفصال عن غيره[3] .

وأما (أُخر) فلولا العدل انصرفت لأنها جمع أُخرَى فهي بمنزلة الظُّلَم والنُّقَب والحُفَر[4] ، ويرى سيبويه والمبرد أنها محولة عن الألف واللام ، وبيان ذلك أنه كان حقها أن تكون بالألف واللام ، وذلك أن قياس أفعل التفضيل أن يكون مضافا أو فيه (أل) أو مجردا منهما وتلزمه (من) في هذه الحالة كما يلزم صورة واحدة من الإفراد والتذكير ، فيقال : هذا أفضل منك ، وهذا الأفضل وهذه الفضلى ، فلما جاءت كلمة (أُخر)

---

(١) الرضي على الكافية ١/١١٥ ، ١١٦ .

(٢) المصدر السابق ١/ ١١٦ .

(٣) أمالي السهيلي ص ٣٧ .

(٤) المقتضب ٣/٣٧٦ .

جمعا دل على أنه ليس معها (من) وإلا لزمت الإفراد والتذكير فكان القياس إذا لم يكن معها (من)أن يكون فيها(أل) أو مضافة لما بعدها ، فلما لم يكن بعدها مضاف ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة لأن المضاف لا يحذف إلا مع بناء المضاف كما في الغايات فلم يبق إلا أنه عدل عما فيه (أل)[1] .

ولذلك يسأل سيبويه الخليل عن علة منع (أُخر) من الصرف فأجاب بقوله :"لأن (أخر) خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة الطُّول والوُسَط والكُبر ، لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام فتوصف بهن المعرفة ، .. .. .. فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها"[2] .

ومنع أبو علي الفارسي كون (أخر) معدولا عن الألف واللام استدلالا بأنه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كـ(أمس وسحر) المعدولين عن ذي اللام ، وكان لا يقع صفة للنكرات[3] .

وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى أي عدل عن التعريف إلى التنكير ،ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا[4].

---

(١) ينظر : الرضي على الكافية ١/١١٦، ١١٧ .

(٢) الكتاب ٣/٢٢٤ ، ٢٢٥ ، وانظر المقتضب ٣/ ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٣٤ ، الرضي على الكافية ١/١١٧ .

(٤) الرضي على الكافية ١/١١٧ .

وقد تقدم في رد مذهب ابن السراج في منع (فعال ومفعل) أن الفارسي لا يرى أن العدل يكون في المعنى .

وذهب ابن جني ـ واختاره ابن الحاجب ـ إلى أن قياس (أخر) أن يكون معدولا عن (آخر من) ذلك لأنه لما تجرد من اللام والإضافة كان حقه أن يوصل بـ(من)[1] .

ورده الرضي بأن ادعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر ـ فيه بعد ، ورأى أن الأولى ألا يُدّعى كون (أخر) وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين ، بل نقول : هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل ، أي أحد الأشياء الثلاثة مطلقا من دون تعيين فجائز أن يكون معدولة عن الإضافة أو (أل) أو (من) ، وإنما عدل عنه لتعريه عن معنى التفضيل الذي هو المستلزم لأحدها ، وذلك لأنه صار بمعنى (غير)[2] ، وعلى هذا فـ(أخر) ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل .

ويقول الأستاذ عباس حسن :"وعندي أن كل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه وفائدته مصنوع متكلف ولا مرد لشيء فيه إلا السماع ، وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة (فُعال أو مَفعل أو فُعل) أو غيرها من الصيغ المسموعة نصا عن العرب"[3] .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٣٤ ، الرضي على الكافية ١/١١٧ .

(٢) الرضي على الكافية ٤/٢٢٢ .

(٣) النحو الوافي ٤/٢٢٢ .

وهو بهذا القول يجعل جهد النحويين هباء منثورا في حين أنهم كانوا موضوعيين فجعلوا العدل قسمين : قسم دل عليه دليل وهو العدل المحقق ، وقسم لم يدل عليه دليل وهو العدل المقدر ، وقد أقام العلامة الرضي الدليل على العدل المحقق ، وبه يستدل على العدل المقدر ، وقد أقر المبرد بأن (أخر) لولا العدل لانصرفت لأنها مثل ظُلَم ونُقَب وحُفَر ونناقشه في مقترحه :

أولا : يقول:" وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة (فَعال أو مَفعَل أو فُعَل) أو غيرها من الصيغ المسموعة نصا عن العرب" ، وهذه ليست أعلاما حتى تمنع للعلمية ، بل صفات .

ثانيا : كيف نقول إنه ممنوع للعلمية ــ أقصد الوصفية ــ وصيغة فُعَل في حين أن أخواتها مصروفة ، وكيف نفرق بين أُخَر وبين ظُلَم ونُقَب وحُفَر .

ثالثا : هناك ما جاء على صيغة (فُعال) ولم يمنع من الصرف كما في قوله تعالى : (فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين)[1] .

فإذا وردت كلمات على صيغة ما وصرفت ثم جاءت كلمة على ذات الصيغة ولم تصرف فدل ذلك مخالفتها أخواتها وأصلها ، كما قال سيبويه .

• • •

---

(١) الآية ١٠ من سورة الدخان .

خاتمـــة

بحمد الله وفضله قد انتهيت من الدراسة التحليلية لتعليلات النحويين للممنوع من الصرف وناقشت أدلة الناقدين موضحا وجه الصواب ، ومن أهم ما ظفر به البحث بعض النتائج التي قد تعد من باب تقرير الواقـــع ، ومن أهمها :

ـ رد البحث على اعتراضات الناقدين وفند حججهم وأثبت فسادها .

ـ أن اللغة العربية يحكمها النظام والقاعدة ، ولا بد أن يكون لكل قـــاعدة علة تؤدي إليها .

ـ أن عمل النحويين لا يتدخل في الظاهرة بمنع أو تغيـــير وإنمـــا هـــو التعليل والتفسير والتأويل .

ـ أنه التعليل يقرب الأحكام من العقل والفهم فيجعلها مقبولة .

ـ حرر البحث بعض آراء النحويين وحققها فكان هذا التحرير والتحقيـق نتيجة مهمة من نتائج البحث .

وبعد . فهذا ما سنح به الخاطر وجاد به الجهد والبحث التأمل فأســـال الله عز وجل التوفيق والسداد والرشد وأن يعصمني من الزلل ؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه

دكتور

شعبان زين العابدين محمد

المراجع والمصادر

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ط١ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

ـ الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ط٣ ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

ـ أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه تحقيق / محمد إبراهيم البنا ـ مطبعة السعادة ط١ ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .

ـ الإمام أبو إسحاق الشاطبي مع تحقيق الجزء الأول على ألفية ابن مالك ، الباحث/طاهر محمد مسعود ، رقم ٩٤٢ ، بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة .

ـ إنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩م .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية .

ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق د/ موسى بناي العليلي ، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشئون الدينية ١٩٨٢م .

ـ الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د/ مازن المبارك دار النفائس ط٦ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .

ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي الجزء السادس تحقيق عبد العليم الطحاوي ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .

ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ـ القاهرة ١٣٠٦هـ .

ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ـ دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي بحاشية يس العليمي .

ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق د/فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك شرحها وعلق عليها /تركي فرحات المصطفى ، دار الكتب العلمية ط١ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .
ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي .
ـ حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ـ دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي .
ـ الحدود في النحو للأبذي ، تحقيق د/ المتولي رمضان الدميري ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
ـ شرح الأشموني على الألفية (المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) بحاشية الصبان ـ دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي .
ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق د/ صاحب أبو جناح .
ـ شرح الرضي على الكافية ، تحقيق / يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس.
ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث.
ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٢ تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٩٠ .
ـ شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي ، تأليف ابن هشام الأنصاري تحقيق د/ صلاح رواي ط٢ .
ـ شرح المفصل ابن يعيش بعناية النعساني ، عالم الكتب .
ـ القاموس المحيط للفيروزابادي ، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ط٢ ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .
ـ الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
ـ كتاب التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق/ إبراهيم الإبياري ، دار الريان للتراث.

ـ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة الإعلام ـ الجمهورية العراقية ١٩٨٢ .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب تحقيق /غازي مختار طليمات .

ـ لسان العرب لابن منظور ـ دار المعرف ط٣ .

ـ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق د/هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ط٣ ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .

ـ المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي ألقيت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين ببغداد .

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف ود/ عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .

ـ معاني القرآن للأخفش تحقيق د/ فائز فارس ط٢ ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

ـ مع القواعد النحوية د/ محمد زين العابدين حسن سلامة ، ١٩٨٤م .

ـ المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ـ بيروت .

ـ نتائج الفكر في النحو للسهيلي تحقيق /عادل أحمد عبد الموجود وزميله ، دار الكتب العلمية ، ط١ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

ـ النحو الوافي عباس حسن ، دار المعارف ط١١.

ـ النحو بين السليقة والقاعدة الأستاذ / شعبان عوض محمد العبيدي ـ الفنية للطباعة والنشر ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .

فهرس المحتويات

رقم الإيداع :	٢٠٠٣ / ١٥٦٨
الترقيم الدولي :	I.S.B.N. 977-241-464 -3